

## مجموعة ولفسبيرج

### الأسئلة التي يتكرر طرحها لدى ولفسبيرج (FAQs) عن الأشخاص المكشوفين سياسياً (PEPs)

#### 1. المقدمة

إن الخطر المستمر لغسيل الأموال من خلال المؤسسات المالية يبدأ بأقصى قدر من الفاعلية من خلال فهم والتصدي إلى المخاطر المحتملة لغسيل الأموال الملازمة للعملاء ومعاملاتهم.

هذه المجموعة من الأسئلة والإجابات هي تحديث لدليل مجموعة ولفسبيرج الأصلي حول الأشخاص المكشوفين سياسياً (PEPs) الصادر في 2003. يستمر التعرف على الأشخاص المكشوفين سياسياً وإدارة الخطر في كونها مشاكل رئيسية للمؤسسات المالية، ويعكس هذا التحديث مفهوم "المقاربة القائمة على الخطر" (RBA) التي برزت كموضوع تنظيمي رئيسي منذ كتابة الوثيقة الأصلية. هذا إلى جانب أنه بينما أن مجال التركيز الأول لمجموعة ولفسبيرج كان هو الأعمال المصرفية للبنوك الخاصة/ إدارة الثروات، إلا أن تركيزها منذ ذلك الحين امتد إلى قطاعات أخرى<sup>1</sup> من قطاعات الخدمة المالية.

وبالتالي، فقد قامت مجموعة ولفسبيرج بتحديث النشرة الأصلية (FAQs) للتصدي لهذه التطورات بهذه المجموعة المعدلة التي تتعامل بالتعرف المبدي على الأشخاص المكشوفين سياسياً وتوفير المساعدة في تصميم إطار مراقبة مناسب يمكن تفصيله ليلائم العملاء الخاصين بالمؤسسات

<sup>1</sup> بالنظر إلى الإرشاد حول الأشخاص المكشوفين سياسياً في سياقات أخرى غير البنوك الخاصة، يجب ملاحظة أن بيانات ومبادئ المجموعة تجري مراجعتها الآن في سياقات أوسع كثيراً.

الفردية ونطاق منتجاتها وكذلك السننم التنظيمية المختلفة.

ويلزم أن يكون مفهوماً، على أية حال، حيثما يتم إدراك المقاربة القائمة على الخطر، فإن عوامل الخطر الملازمة للأشخاص المكشوفين سياسياً هي ببساطة عوامل إضافية تحتاج لأن ينظر إليها على أنها جزء من المقاربة القائمة على الخطر بالنسبة للمؤسسة أكثر من كونها تقيماً يمكن أن يلزم أن يكون موجوداً في عزلة عن تلك الاعتبارات والمؤثرات. ولذا، فإن من المعقول ضرورة تطبيق إشارات تحكم ومراقبة مختلفة، مثل ما يجري ضمن علاقات البنك الخاص/ إدارة الثروات من البيئات الأخرى مثل بعض أعمال تجارة التجزئة كبيرة الحجم، المعاملات المصرفية بالتجزئة و/ أو التأمين.

## 2. لماذا يمكن أن تجلب العلاقات مع أشخاص مكشوفين سياسياً خطراً زائداً على المؤسسات المالية؟

قد تمثل العلاقة مع الأشخاص المكشوفين سياسياً خطراً أكبر لاحتمال قيام الأفراد الذين يشغلون تلك المناصب بإساءة استعمال صلاحياتهم ونفوذهم لكاسب ومنفعة شخصية أو لتحقيق مكاسب شخصية ومنفعة لأسرهم والمقربين منهم. كما أن أولئك الأفراد قد يستغلون أسرهم أو المقربين منهم لإخفاء الأموال أو الأصول التي سيء استعمالها نتيجة الإساءة إلى مناصبهم الرسمية أو من جراء الرشوة والفساد. هذا بالإضافة إلى أنهم قد يسعون لاستعمال صلاحياتهم ونفوذهم لتحقيق تمثيل و/ أو دخول إلى أو التحكم في الكيانات القانونية لأغراض مماثلة.

وعلى كل، فإن من المهم فهم أن غالبية الأشخاص المكشوفين سياسياً لا يستغلون مناصبهم ولا يمثلون أي خطر إضافي لا لزوم له على المؤسسة المالية فقط بسبب كونهم من هذه الفئة من الأشخاص.

### 3. ما هو تعريف الشخص المكشوف سياسياً؟

ليس هنالك تعريف واحد متفق عليه عالمياً للشخص المكشوف سياسياً. في صياغة هذه الأسئلة والإجابات عليها، أخذت بالاعتبار بعض المعايير الصادرة من هيئات دولية معترف بها مثل قوة التدخل في حركة الأموال حول غسيل الأموال (FATF). وقد تختلف الاعتبارات المحلية أو الإقليمية فيما بينها بالنسبة للعناصر المحددة في تعريف الشخص المكشوف سياسياً والذي يتعين اعتباره من قبل المؤسسة المالية عند تقريرها إجراءات معايير تقسيم الأشخاص المكشوفين سياسياً إلى فئات وإدارة العلاقة.

أحد العناصر المهمة في تعريف الشخص المكشوف سياسياً هو أنه شخص طبيعي. إن اشترك شخص مكشوف سياسياً في إدارة كيان عام، حسبما هو مطروح أدناه في البند 6 قد يؤدي إلى زيادة خطورة العلاقة مع ذلك الكيان، لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى تصنيف ذلك الكيان على أنه شخص مكشوف سياسياً إلى الحد الذي يكون من المناسب إثبات الملكية الحقيقية لصندوق استثمار، شركة استثمار شخصية أو مؤسسة، أو حسابات لتلك الكيانات، إذا ما كانت ملكاً لشخص مكشوف سياسياً أو لعائلة أو شخص وثيق الصلة به (للتعريفات انظر البند 4)، فإن ذلك يجب أن يخضع إلى إطار التحكم المناسب للأشخاص المكشوفين سياسياً.

في حين أن جميع الأشخاص الذين يقومون بوظائف عامة معرضون لاحتتمال الفساد أو استغلال مناصبهم لدرجة ما، فإن كبار أولئك ممن يشغلون مناصب بارزة ومهمّة وذوي صلاحيات تطال سياسة تحديد أو استعمال أو تخصيص الموارد المملوكة للحكومة يكون لهم نفوذ أكبر كثيراً، ولذا فإنهم عادةً ما يشكلون مخاطر أكبر على مؤسسة ما وينبغي تبعاً لذلك تصنيفهم على أنهم أشخاص مكشوفين سياسياً لغايات أطر التحكم والملاحظة.

يتوجب على المؤسسات المالية النظر في نطاق العوامل عند تقرير ما إذا من يشغل وظيفة عامة معينة يتمتع بالأولوية، والبروز والأهمية ليتم تصنيفه كشخص مكشوف سياسياً. قد تشتمل العوامل ذات الصلة على تفحص مسؤوليات وظيفة الفرد وطبيعة لقبه (هل يشغل منصب شرفي أو وظيفة سياسية مدفوعة الأجر)، مستوى الصلاحية الممنوحة للفرد على النشاطات الحكومية وعلى المسؤولين الآخرين، وعمّا إذا كانت وظيفته تسمح للفرد بالدخول إلى أصول وأموال حكومية مهمة أو القدرة على توجيه ترسيمة المناقصات أو العقود الحكومية.

هذا إلى جانب أن الأشخاص المكشوفين سياسياً كثيراً ما يخضعون إلى تدقيق شديد من الجمهور والإعلام، وزيادة احتمال تعرضهم لمخاطر مماثلة على السمعة بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقيم علاقات معهم.

يمكن أن يكون تحديد أوصاف ووظائف عامة كبيرة معينة، مثل تلك المبيّنة أدناه، مفيداً كمؤشرات على الأولوية وعلو المنصب أو أهميته، وتستعمل في تقرير ما إذا كان الفرد يعتبر شخصاً مكشوفاً سياسياً:

- رؤساء الدول، رؤساء الحكومات والوزراء.
- كبار المسؤولين في سلك القضاء.
- كبار المسؤولين وذوي المناصب العليا الذي يشغلون مراكز متقدمة في القوات المسلحة.
- أفراد الأسر الملكية الحاكمة بمسؤوليات حوكمة.
- كبار مدراء المشاريع المملوكة للدولة.
- كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية الرئيسية.

زيادةً على ذلك، **قد** ينطبق على التاليين أدناه أيضاً ذلك التعريف، لكن قد يستبعدون من المجالات التي يكون فيها خطر الفساد أو إساءة استعمال المنصب متدني نسبياً من حيث أنهم لا يتمتعون بنفس المقدرة على التحكم أو توجيه الأموال:

- رؤساء الهيئات العابرة للأمم مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، المجالس العالمية.
- أعضاء البرلمان أو المشرعون الوطنيون، كبار رجال السلك الدبلوماسي والسفراء، القضاة بالأعمال أو أعضاء مجالس البنوك المركزية.

شاغلوا المناصب العامة الذين لا يفون بالمعايير المذكورة أعلاه من حيث علو المنصب أو بروزه أو أهميته (ممن لا يصنفون كأشخاص مكشوفين سياسياً)، يمكن أن يمثلوا مع ذلك مخاطر كبيرة على السمعة أو خطر غسل الأموال بالنسبة للمؤسسات المالية. مثل أولئك الأشخاص يجب تقييمهم باستعمال عوامل الخطر المناسبة.

#### 4. كيف يتعين تعريف "الأشخاص المقربين" أو "الصلة الأسرية الوثيقة" لشخص مكشوف سياسياً؟

الأشخاص المكشوفين سياسياً يمكن أن يقدموا على إساءة استغلال صلاحياتهم واستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية لأفراد الأسرة المباشرة أو للأشخاص المقربين منهم أو استغلالهم لإخفاء الأموال أو الأصول التي يساء استعمالها أو تخصيصها نتيجة إساءة استعمال مناصبهم الرسمية أو ما ينتج عن الرشوة والفساد. لذا، فإن من المهم تعريف "الأسرة القريبة" و "الأشخاص المقربين" وشملهم ضمن إطار التحكم الذي يتم إرساؤه للأشخاص المكشوفين سياسياً.

◀ الأسرة القريبة: تشمل أفراد الأسرة المباشرة للشخص المكشوف سياسياً، بما فيهم الزوجة، الأطفال، الأبوين، وذرية الشخص المكشوف سياسياً. في كثير من هذه الحالات، يمكن أن تكون هنالك ظروف تضائل من هذا التصنيف بما في ذلك انفصال الأزواج والتباعد عن المقربين على الرغم من ضرورة تقصي وتسجيل هذه الوقائع.

◀ الأشخاص المقربون: يشملون بالنسبة للشخص المكشوف سياسياً من يعرف على نطاق واسع وللعامة أنهم زملاء عمل مقربين و/ أو مستشارين شخصيين وبالأخص المستشارين الماليين أو الأشخاص الذين يتصرفون بصفة قانونية مالية.

#### 5. كيف يمكن التعرف على "الأسرة القريبة" أو "الزملاء المقربين"؟<sup>2</sup>

<sup>2</sup> كما لوحظ أعلاه، ليس هنالك تعريف واحد متفق عليه عالمياً للشخص المكشوف سياسياً. في صياغة هذه الأسئلة والإجابات عليها، أخذت بالاعتبار بعض

يمكن أن تكون الإجراءات التالية مناسبةً وفعالةً عند محاولة التعرف على الشخص المكشوف سياسياً، لكن قد يصعب تعهد هذه الإجراءات إذا ما قصر مقدم الطلب في توفير المعلومات ذات الصلة.

- القيام بالاستفسار عن وضع الشخص المكشوف سياسياً للعملاء المتوقعين خلال عملية تأسيس الحساب.
- مقارنة العملاء المتوقعين ومطابقتهم على قاعدة بيانات أولئك الأشخاص، وهذه يمكن تطويرها داخلياً أو تقديمها من قبل مورد الخدمة الخارجي أو الحصول عليها من مصدر ذي سمعة حسنة.
- إدخال تدريب متعلق بالشخص المكشوف سياسياً إلى الموظفين المناسبين وقد يكون ذلك جزءاً من التدريب المنتظم على وسائل مكافحة غسل الأموال.

رغم الجهود المعقولة للمؤسسات المالية، فقد يكون من الصعب التعرف على الشخص المكشوف سياسياً وبالأخص إذا قصر العميل في توفير المعلومات المهمة، وقدم تفاصيل مزيفةً أو غيرت ظروفها خلال سير العلاقة. ليس للمؤسسات المالية إمكانية للدخول إلى المعلومات الخارجة والحساسة للتعرف على كل أولئك الأشخاص. إذ إن عليها أن تعتمد على إجراءات التعريف

---

المعايير الصادرة من هيئات دولية معترف بها مثل قوة التدخل في حركة الأموال حول غسل الأموال (FATF). وقد تختلف الاعتبارات المحلية أو الإقليمية فيما بينها بالنسبة للعناصر المحددة في تعريف الشخص المكشوف سياسياً والذي يتعين اعتباره من قبل المؤسسة المالية عند تقريرها إجراءات معايير تقسيم الأشخاص المكشوفين سياسياً إلى فئات. حتى هذا التاريخ لم تقتنص الدول الفرصة لتعريف الشخص المكشوف سياسياً بالنسبة لدولها. توصي لجنة ولفسبرج أن تقوم FATF بتشجيع أعضائها وزملائهم والهيئات الإقليمية لنشر قائمة بأسماء كبار المسؤولين أو البارزين أو المهتمين ممن يشغلون وظائف عامة، وعائلاتهم القريبة والمقرنين منهم لتقليص التحدي الذي تواجهه المؤسسات المالية بهذا الصدد (وذلك باعتبار أن أعضاء FATF (على غير ما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية) في وضع يمكنهم من الحصول على المعرفة المطلوبة إن لم يكونوا يملكونها).

لسدى عملائها وعلى عملية الاجتهاد اللازم الملازم لتلك الإجراءات في محاولة الكشف عن تلك الصلات والعلاقات. إن مستوى التفصيل المتوفرة لمؤسسة ما سوف يتفاوت بتفاوت المنتج أو الخدمة؛ ففي علاقة تجارة التجزئة سوف تكون الفرصة أقل لتأسيس تلك الصلات مما عليه الحال في معاملات البنوك الخاصة/ أوضاع إدارة الثروة. هذا إلى جانب أن صعوبة التعرف على الأسر القريبة والأشخاص المقربين أكثر من صعوبة تعريف الشخص المكشوف سياسياً.

6. **تحكم شخص مكشوف سياسياً في شركة عاملة: متى يصبح الأمر مهماً، وكيف يجب التعامل معها، وإلى أي مدى ينبغي التحقق من ذلك الاشتراك؟**

إذا كان شخص مكشوف سياسياً (أو العائلة القريبة أو الزميل المقرب) يمتلك التحكم المطلوب في شركة عاملة، فإن ذلك الشخص قد يكون في وضع يمكنه من استغلال الشركة لتحقيق غايات فاسدة، وعليه فإنه يجب النظر إلى معاملات الشركة من هذا المنظور. وبمعزل عن احتمال إساءة استعمال الشركة، فإن مجرد الاشتراك الهام لشخص مكشوف سياسياً في الشركة قد يثير تساؤلات حول سمعتها.

إذا كان الشخص المكشوف سياسياً (أو العائلة القريبة أو الزميل المقرب) في وضع يمكنه من ممارسة التحكم في شركة عاملة، حينها وتبعاً لذلك ينبغي على المؤسسة المالية النظر في إخضاع تلك الشركة إلى العناصر ذات الصلة بإطار التحكم المفروض تجاه الأشخاص المكشوفين سياسياً. ومهما يكن من أمر، فحتى في الأوضاع التي يكون فيها للشخص المكشوف سياسياً قدرة على التحكم، فقد تكون هنالك ظروف تؤثر في



استخلاص عدم التعامل على هذا النحو. وتلك الظروف تشمل ما يلي:

- حيث يتم تداول أسهم الشركة وتكون الشركة مدرجة في بورصة معترف بها وخاضعة لقواعد الإدراج المناسبة، ومتطلبات حوكمة جيدة، وشفافية التقارير... إلخ.
- حيث تكون الشركة منظمة جيداً وخاضعة لمراقبة مستقلة بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الاجتهاد اللازم العادي الذي يتم تعهده بالنسبة لإحدى الشركات العاملة يشمل الاجتهاد اللازم الأساسي بشأن الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة، الأشخاص الذين يملكون مصالح ملكية مهمة وغيرهم من الأفراد القادرين على ممارسة التحكم في قرارات الشركة. إن استعمال المقاربة القائمة على الخطر لبذل الاجتهاد اللازم على الشركة، حسبما هو مبين بتفصيل أشمل في ورقة ولفسبيرج حول المقاربة القائمة على الخطر (RBA) وفي نشرة ولفسبيرج عن الأسئلة التي يتكرر طرحها (FAQs) حول معاملات البنوك الاستثمارية والبنوك التجارية، طبيعة ومدى الاجتهاد اللازم تجاه الشركات والمطبق لتقرير اشتراك شخص مكشوف سياسياً يمكن أن تختلف اعتماداً على الظروف.

## 7. هل يتعين اعتبار المشاريع المملوكة للدولة كأشخاص مكشوفين سياسياً؟

لا ينبغي اعتبار المشاريع المملوكة للدولة، بما فيها البنوك المركزية بمثابة أشخاص مكشوفين سياسياً، أما الأفراد الذين يقومون بإدارة وتسيير أعمال المشاريع المملوكة للدولة على مستويات عليا فيمكن أن يكونوا

أهلاً لأن يوصفوا بأنهم أشخاص مكشوفون سياسياً إذا سعوا لتأسيس علاقة مع مؤسسة مالية سواء بالأصالة عن أنفسهم أو بواسطة فرد مقرب من الأسرة أو أحد الزملاء المقربين، وليس بالضرورة أن تكون جميع المشاريع المملوكة للدولة متدنية الخطورة، فتلك المشاريع ينبغي تقييمها باستعمال عوامل الخطر المناسبة.

**8. هل يعامل الشخص "غير الأجنبي" المكشوف سياسياً على نحو مختلف عما يعامل به الشخص "الأجنبي" المكشوف سياسياً؟**

يبدو أن أعظم الخطر يكون موجوداً حيث يسعى شخص مكشوف سياسياً لإقامة علاقة مع مؤسسة مالية خارج نطاق الولاية القضائية التي يشغل فيها المنصب العام الذي أدى إلى تصنيفه على هذا النحو. وعلى الرغم من ذلك، فإن أشخاصاً محليين أي ليسوا أجاناب مع كونهم يقعون ضمن التصنيف كأشخاص مكشوفين سياسياً على النحو المبين أعلاه، قد يصنفون كأشخاص مكشوفين سياسياً في الحالات التي تفهم فيها مؤسسة ما أن هنالك خطر عال على حسن السمعة.

مثل تلك التقييمات يجب أن تولى اعتباراً أصولياً لأي تشريع مناسب أو إرشاد تنظيمي وإخضاع ذلك لموافقة الإدارة العليا.

**9. متى لا يعود ضرورياً اعتبار فرد ما شخصاً مكشوفاً سياسياً؟**

ليس هنالك طريقة متفق عليها لتحديد الفترة الزمنية التي يستمر فيها اعتبار فرد ما شخصاً مكشوفاً سياسياً بعد أن يكون قد ترك الوظيفة العامة التي كانت السبب في جعله

يصنف على هذا النحو ابتداءً. إن الخطر المصاحب للشخص المكشوف سياسياً ذو صلة وثيقة بالمنصب الذي يشغله أو الوظيفة التي يقوم بها والنفوذ المصاحب لذلك المنصب. وعلى الرغم من أن ذلك النفوذ قد يضمحل كثيراً حالما يترك الوظيفة، إلا أن الشخص المكشوف سياسياً يحتمل أن يكون قد تمكن من جمع ثروة بطريقة غير شرعية، ولذا فإنه ينبغي ممارسة مستوى عال من التحقق بالنسبة لأولئك الأفراد حتى بعد أن يتركوا مناصبهم.

في حالة شخص مكشوف سياسياً وسابقاً، قد لا يستدعي الأمر مواصلة معاملته كشخص مكشوف سياسياً إذا لم تتوفر بينة كافية أو معلومات موثوقة واسعة الانتشار وذلك لمدة من الزمن طويلة إلى الحد الكافي لاستنتاج أن:

◀ مصدر ثروته شرعي، مع الأخذ بالحسبان الشك بالتعرض للفساد في منصبه السابق؛

و

◀ الشخص لم يسئ استعمال المتبقي له من النفوذ.

إن أي إعادة للتصنيف يجب أن تخضع إلى مستوى مناسب من مراجعة الإدارة العليا وموافقتها، مع ضرورة توثيق تلك المراجعة.

## 10. كيف يجب تطبيق إرشادات ولفسبيرج حول المقاربة القائمة على الخطر على إدارة علاقات الشخص المكشوف سياسياً؟

في الولايات القضائية التي يسمح فيها بتبني المقاربة القائمة على الخطر، فإنه يمكن مؤسسة ما أن تنظر في عدد من العوامل المتعلقة بطبيعة علاقات الشخص المكشوف سياسياً عند تقريرها لوسائل التحكم

المناسبة. وهذا قد يشمل المنتجات أو الخدمات التي يجري البحث عنها، الظروف الفردية للعميل ومصدر ومقادير أموال العميل وثروته إذا كان ذلك مناسباً.

لذا، يجب قراءة هذه الورقة مع بيان ولفسبيرج بعنوان "إرشادات حول المقاربة القائمة على الخطر لإدارة مخاطر غسيل الأموال"<sup>3</sup> [www.wolfsberg-principles.com](http://www.wolfsberg-principles.com).

#### 11. ما هو إطار التحكم المناسب لإدارة علاقات الشخص المكشوف سياسياً؟

يمكن النظر في نطاق واسع من وسائل التحكم للتعرف على وإدارة علاقات الشخص المكشوف سياسياً لكنها ليست جميعها مناسبة للتطبيق عبر كامل نطاق أعمال المؤسسة. فعلى سبيل المثال، في علاقات المعاملات البنكية في تجارة التجزئة قد يكون توازن التحكم مختلفاً عن تلك التي اعتبرت مناسبة ضمن معاملات البنوك الخاصة/ بيئة إدارة الثروة.

◀ الموافقة على العميل الجديد: يلزم أن يكون لدى المؤسسات إجراءات معقولة مصممة لمحاولة التعرف على الأشخاص المكشوفين سياسياً إما قبل بدء العلاقة أو بعد ذلك بقليل، حيثما يسمح القانون الواجب التطبيق بذلك. وفي حين أن علاقات العميل العادي خاضعة للحد الأدنى من معايير المؤسسة للموافقة، فإن العلاقات مع الشخص المكشوف سياسياً يجب أن ترفع إلى مستوى أعلى من المسؤولين.

<sup>3</sup> انظر أيضاً إرشادات FATF حول المقاربة القائمة على الخطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، 12 يوليو 2007 في: [www.fatf.org](http://www.fatf.org) [gafi.org/dataocd/43/46/38950576.pdf](http://gafi.org/dataocd/43/46/38950576.pdf)

التعرف على العملاء الحاليين: متى ما أصبحت مؤسسة ما على علم بأن أحد الأفراد قد أصبح شخصاً مكشوفاً سياسياً، فإنه يتعين عليها تطبيق الإجراءات المناسبة المعززة ووسائل التحكم.

الاجتهاد اللازم المعزز: ما أن يتم التعرف واعتماداً على المنتج أو الخدمة المرغوب فيها، قد يكون من المناسب إجراء البحث والتحليل الإضافي بما في ذلك إضفاء الصلاحية على المعلومات المستمدة من عدد من العوامل بما في ذلك فهم مصدر الثروة والأموال.

المراقبة المعززة: باستعمال المقاربة القائمة على الخطر، يمكن إخضاع الحسابات مع الشخص المكشوف سياسياً الكشف عن النشاط غير العادي الذي يحتمل أن يكون مشبوهاً.

المراجعات- العملاء الحاليين من الأشخاص المكشوفين سياسياً: يلزم إخضاع تلك العلاقات لمراجعة دورية للتأكد من بقاء المعلومات المستمدة من الاجتهاد اللازم صحيحةً ومحدثاً، وأن تقييم الخطر ووسائل التحكم الملازمة له تبقى ملائمةً. يجب الموافقة على المراجعات عمومياً والموافقة عليها من الإدارة العليا المعنية.

التدريب والتعليم: أعضاء الموظفين هم خط الدفاع الأول لمنع غسيل الأموال والكشف عنه، كما أن لهم دور حاسم يلعبونه في التعرف على العملاء أو العملاء المتوقعين ممن يكونون من الأشخاص المكشوفين سياسياً. ولذا، فإن من الأمور الحيوية تمرير الخطر

## 12. هل على المؤسسات المالية تطبيق معايير دولية؟

حيثما يكون ذلك ممكناً؛ فإن معايير التعرف والتحكم يجب أن تطبق دولياً. ومع ذلك وفي بعض الولايات القضائية قد تستدعي اللوائح المحلية، على سبيل المثال، تطبيق تعريف أوسع للشخص المكشوف سياسياً، ومتطلبات محددة للمراقبة، أو إرشادات بالنسبة إلى إلغاء التصنيف كـشخص مكشوف سياسياً. وفي تلك الحالات، فإن المتطلبات التنظيمية المحلية قد يلزم أن تزيد عن أو تحمل محل المعايير الدولية بالنسبة لتلك الولاية القضائية.